

العدالة للجميع: نحو استراتيجية متكاملة للتحرير في فلسطين

المؤلف

جورج بشارت

تلخيص

ميرا خياط

سلسلة موجزات في القانون الدولي

(2019/10)

معهد الحقوق-جامعة بيرزيت

كتاب فلسطين السنوي للقانون الدولي الجزء 17 (2013-2014)

العدالة للجميع: نحو استراتيجية متكاملة للتحرير في فلسطين¹

جورج بشارت

أسم الباحثة التي قامت بتلخيص المقالة: ميرا خياط.

تهدف هذه المقالة إلى تحفيز النقاش نحو استراتيجية متكاملة للتحرير في فلسطين، لتكون هذه الاستراتيجية أكثر قدرة على تحقيق العدالة لكافة السكان، وتحفيز التفكير الإبداعي. يؤكد الكاتب أن الاستراتيجية المقترحة في هذه المقالة ليست جديدة، وبعضها - إلى حد ما- تمت ممارستها ضمناً في سبيل النضال لإنهاء الظلم. يستعرض الكاتب أمثلة توضيحية للخطوات المحددة التي قد تعكس الاستراتيجية المتكاملة، ولكن يشدد على أن فحوى المقالة يتركز في المبادئ التوجيهية التي يستعرضها لوضع هذه الاستراتيجية.

يضع الكاتب بصمته الأولى في المقالة ويشير إلى نقطة من وجهة نظره تشكل قاعدة ونقطة أساسية، وهي أن الاستراتيجيات لا يمكن أن يتم تنفيذها بشكل فردي أو ذاتي، حيث تتطلب هيكلياً من القادة، وأشخاص قادرين ومستعدون على حدٍ سواء لتنفيذ الاستراتيجية على أرض الواقع. ومع ذلك، يؤكد الكاتب أنه من الخطأ تقصير مدارك أفكارنا على تلك الخطوات التي من المحتمل أنه قد تم اتخاذها من قبل القيادة الفلسطينية الحالية أو في ظل الظروف الحالية السائدة داخلياً وخارجياً، لأنّ من شأن ذلك وضع قيود غير ضرورية على تصوراتنا وتضييق الخيارات الحالية قيد النظر من أجل تعزيز العدالة في فلسطين.

تطرح المقالة سؤالاً حول أهمية تحديد الاستراتيجية على الرغم من احتمالية عدم تنفيذها أو وجود قدرة على القيام بذلك، فتشير إلى إمكانية اتخاذ بعض التدابير من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني وذلك دون مشاركة مباشرة من السلطة الفلسطينية. والأهم من ذلك، أنه إذا كانت هناك استراتيجية واعدة تتمثل في إثارة هذا النقاش، وكان من الواضح عدم وجود رغبة حقيقية أو غير قادرة على تنفيذ تلك الاستراتيجية، فإنّ هذا سيظهر الحاجة للإصلاح السياسي الفلسطيني الداخلي، وهذا يعني الحاجة إلى تعزيز القيادة الفلسطينية التي تمثل بصدق مصالح جميع الفلسطينيين وتكون مسؤولة أمام مؤيديها.

يقدم الكاتب في القسم الثاني من المقالة مفهومه للتكامل، ويجزئه إلى خمسة أقسام رئيسية. أولاً، يؤكد أنّ أيّ استراتيجية يجب أن تهدف إلى معالجة حقوق ومصالح جميع الفلسطينيين، سواء المواطنين الفلسطينيون في

¹ George E. Bisharat, "Justice for All: Toward an Integrated Strategy for the Liberation in Palestine" in *The Palestine Yearbook of International Law* (Brill | Nijhoff, 1 Jan 2014), 28-56. Available at https://brill.com/abstract/journals/pyio/17/1/article-p28_4.xml

دولة إسرائيل؛ السكان الفلسطينيون في الضفة الغربية (بما فيها القدس الشرقية) وقطاع غزة؛ والفلسطينيون الذين يعيشون خارج حدود فلسطين التاريخية. وثانياً، يجب دمج أيّ استراتيجية قانونية ضمن الاستخدامات المحتملة للقانون المختلفة، لتشمل التشريعات والإجراءات داخل المنظمات الدولية والدبلوماسية والإبلاغ عن حقوق الإنسان والمنح القانونية وغيرها من الكتابات. ثالثاً، يجب إدراج الإجراءات القانونية بصورة متكاملة مع الإشكاليات السياسية وغيرها لتحقيق تأثير كبير، ورابعاً أي استراتيجية يجب أن يتم دعمها من خلال التكامل العمودي بين الجهات الحكومية الفاعلة والمجتمع المدني والمواطنين الأفراد. وأخيراً، يجب دمج استراتيجية للنهوض بالحقوق الفلسطينية.

ينتقل الكاتب ليؤكد أنّ هناك ثلاثة مبررات رئيسية للجوء إلى استراتيجية تهدف إلى معالجة حقوق جميع الفلسطينيين، ويقوم بتفصيل كل منها. فمن الضروري أولاً معرفة أنّ جميع الفلسطينيين مدينون لبعضهم البعض كفلسطينيين وهو من دواعي الواجبات الأخلاقية، وثانياً أنهم أقوى عندما يكونون متحدين، وثالثاً أنه يقع على عاتقهم السعي لتحقيق المساواة في الحقوق في دولة واحدة بما أنّ حلّ الدولتين هو أمر غير مرغوب فيه أو غير قابل للتحقيق.

يشير الكاتب إلى الأوضاع والظروف السياسية التي يمر بها الفلسطينيون، وتسارع عملية التفتت والانقسام بين الفلسطينيين، والسياسات التي تتبعها إسرائيل إزاء الفلسطينيين الرامية إلى تعزيز هذا الانقسام. فالفلسطينيون في القدس الشرقية يخضعون للحكم الإسرائيلي، وفي الضفة الغربية يخضعون إلى نظام السلطة الفلسطينية (فتح) وحكم حماس في قطاع غزة، وهو ما يزيد الفجوة بين الفلسطينيين نظراً لإختلاف واضح في الأنظمة والسياسات المتبعة. وداخل الأراضي المحتلة، هناك فرق بين سكان مخيمات اللاجئين من ناحية، وبين البلدات والقرى من ناحية أخرى. والأكثر من ذلك، تقسم الضفة الغربية إلى مناطق "أ" و "ب" و "ج"، وكلّ منها يعاني من التدخلات الاسرائيلية. كما يعرّج الكاتب على تجارب اللاجئين في كل من الدول الأقرب والأبعد، مثل تجربة الفلسطينيين في أمريكا اللاتينية وأمريكا الشمالية وأوروبا الغربية، ويشير إلى أنّ كل هذا يؤدي إلى تضخيم وتعزيز الاختلافات، والتي في أغلب الأحيان هي محصلة للنكبة والسياسات الحكومية اللاحقة- التي تهدف في بعض الحالات بشكل متعمد إلى كسر أو محو الهوية الفلسطينية.

وتشدّد المقالة في هذا الصدد على أنه من المستحيل إنكار أن هذه العمليات قد أضعفت الشعب الفلسطيني ككل وأضعفت من قدرته على العمل بشكل جماعي لحماية كل فئات المجتمع التي تعاني من مشاكل متزايدة، وهو ما يدفع بالفلسطينيين إلى دعم الحاجة الماسة إلى الإصلاحات الوطنية. يرى الكاتب، أنه واجب أخلاقي على الفلسطينيين أن يقاوموا الانقسام بالأقوال والأفعال، وهو المبرر الأول، وربما الأهم لاستراتيجية متكاملة للتحرير- تقدم حقوق ومصالح جميع الفلسطينيين أينما كانوا، والتي تحافظ، على حق الشعب الفلسطيني في تحقيق الذات.

ينتقل الكاتب لمعالجة المبررات العملية والسياسية للتكامل، والفلسطينيون أكثر قوة في التصدي للوضع الراهن القمعي عندما يتحدون ويعزمون على العمل الموحد الجماعي، فالوحدة هي دائماً أفضل وأقوى من الانفصال، بغض النظر عن الظروف. في هذا الصراع بالذات، الجيش الاسرائيلي يواصل ممارسة السيطرة

المباشرة أو غير المباشرة على كامل الضفة الغربية (بما في ذلك القدس الشرقية) وقطاع غزة. على الرغم من إلتزام المجتمع الدولي بأنّ هذه الأراضي مخصّصة للسيادة الفلسطينية. يشدّد الكاتب إلى أن إسرائيل تسعى لخدمة غاياتها المبطنّة في انقاص مساحة الأراضي الفلسطينية، وتجريد الفلسطينيين من أيّ قوة، وفرض قيود على استخدامهم الجوي، والموارد الطبيعية الأخرى، وهو الأمر الذي يجردّ الحكومة الفلسطينية من أيّ صلاحيات لتصبح قريبةً للعدم. إلّا أنه يؤكد أنه لا يجب أن تكون المناقشات أو المفاوضات دائماً حول حقوق الفلسطينيين المحكوم عليهم بالهدم.

لتوضيح ذلك، استعرض الكاتب حقيقة أنّ المفاوضات التي يقوم بها الدبلوماسيون الفلسطينيون لم تسفر عن حلّ عادل ودائم. فعلى مدار العشرين عاماً الماضية، استغلت إسرائيل المفاوضات كنتكتيك لإدامة الصراع بدلاً من وضع حدّ له، وبالتالي الحفاظ على الظروف التي تسمح بالتوسع الاستعماري، فالصراع المستمر وعدم تحديد النتائج هو بالضبط ما يسمح للمشروع الاستيطاني الإسرائيلي بالتقدم. ويستعرض الكاتب مفاوضات واقعية لمحاولته إثبات ذلك، ويؤكد أنها تشكل المبررات العملية والسياسية لتبني استراتيجية متكاملة. ولكن، يؤكد أنه ستكون المفاوضات هي الوسيلة التي يتمّ من خلالها حلّ هذا النزاع في المستقبل حين يتمّ تصحيح عدم الاتزان في القوة وذلك من خلال التطبيق الثابت لاستراتيجية متكاملة، ووضع الأساس لمزيد من التبادلات الصادقة والانتاجية .

ويشدّد الكاتب أنّ السبب الأخير لتبني استراتيجية متكاملة هو أنّ إقامة دولتين جنباً إلى جنب، واحدة يهودية وواحدة فلسطينية، لا يمكن أن يحقق العدالة لجميع الشعوب التي تعيش فيها، ويؤكد أنّ الكثير يعتقد أنّ نافذة حلّ الدولتين قد أغلقت بالفعل بشكل نهائي. وعليه، لا يوجد خيار سوى الإعراف بواقع الدولة الواحدة، والعمل على تحويلها أمراً يقوم على مبادئ عدم المساواة والامتياز العنصري لليهود، إلى حقيقة قائمة على مبدأ قائم على المساواة في الحقوق. إلّا أنّه يشير أن من الممكن تحقيق حل دولتين، لأنّ المفاوضات غالباً ما تتطلب حل وسط وتسوية أقل من مطالب الفرد القسوى. والعكس ليس صحيحاً، فيؤكد أنه في حال طلب حل دولتين لا يمكن ذلك أن يؤدي إلى حل دولة واحدة.

في الواقع، يشير الكاتب إلى أنّه إذا كان الهدف النهائي هي دولة علمانية ديمقراطية، فلا يكفي الحديث عن حقوق جميع الفلسطينيين فقط، بل تشدّد المقالة أنّه سيكون من الضروري أن نتحدّث بشمولية أكثر، وأن نضع استراتيجيات لدعم حقوق جميع الأشخاص الذين يعيشون فيها. ويؤكد الكاتب أنّ الفلسطينيين ليسوا هم الضحايا الوحيدين. ولهذا، ستشمل الاستراتيجية الشاملة والمتكاملة مسارات لتحقيق العدالة بالنسبة للضحايا الصهاينة الآخرين الذين تمّ زعزعة استقرار مجتمعاتهم في البلدان العربية وتدميرها فعلياً مع ظهور إسرائيل. ولهذا السبب فإنّ عنوان هذه المقالة لا يشير إلى التحرر الفلسطيني ولكن إلى التحرر في فلسطين. ويرى الكاتب ضرورة النظر بجديّة في الإلتزام بالعدالة الاجتماعية في هذه الاستراتيجية.

يفرّق الكاتب بين الاستراتيجية القانونية واستراتيجية التقاضي، والتي هي متابعة الاجراءات في المحاكم، وتعتبر مجموعة فرعية من الاستراتيجية القانونية التي ينبغي أن تشمل مجموعة من الأنشطة القانونية،

بما في ذلك التشريعات والاجراءات في المنظمات الدولية والدبلوماسية التي تستحضر المبادئ القانونية والمنح القانونية وغيرها من الكتابات العامة عن القانون.

في ظروف محددة، يمكن للتقاضي أن يكون أداة فعالة لتحقيق العدالة. فعلى مر العصور، كانت هناك محاولات ضد أنظمة عديدة، منها نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، ونضال الحقوق المدنية في الولايات المتحدة، يوضح ذلك، إن المحاكم قد تكون مؤسسات مؤيدة للوضع السياسي بشكل عام، إلا أن الكاتب يؤكد على أن المحاكم ليست جهازاً سياسياً ولكنها قد تتأثر بالسياسة، فالمحاكم ليست معزولة عن الضغوط السياسية. وفي هذا الصدد، ذكر الكاتب ما حدث في محاولات مقاضاة أرئيل شارون وغيره من المسؤولين عن مذابح صبرا وشاتيلا في المحاكم الوطنية في بلجيكا، وما تبعه من ضغوطات هائلة فرضتها الولايات المتحدة على البلد نتج عنها تغييرات تشريعية تقوض الأساس القضائي للدعوى وتسببت في تعليقها إلى أجل غير مسمى.

كما يرى الكاتب أن المحاكم والمؤسسات الدولية معزولة نسبياً عن الضغوطات السياسية، ولهذا، فإن المحكمة الجنائية الدولية ما زالت تكافح من أجل كسب الشرعية ضد دول تحاول فرض الهيمنة عليها مثل الولايات المتحدة الأمريكية، لأنها قد تكون عرضة بشكل خاص للضغوط. كما أن انضمام الفلسطينيين إلى المحكمة الجنائية الدولية سيؤدي بلا شك إلى ضغوط شديدة من كل من إسرائيل والولايات المتحدة. ويستعرض الكاتب هنا التكاليف والمخاطر على حد سواء للتقاضي، فيشير إلى نفقات الموارد المالية والبشرية المرتبطة بالتقاضي، واحتمالية أن يسفر عن الدعاوى القضائية أحكام ضارة، تعيق أو تغلق الوضع القانوني، فالحسارة ممكنة دائماً عندما يكون هناك تناقض واضح ويطلب من المحكمة اتخاذ موقف بشأن قضية سياسية. وعلى الرغم من ذلك، يؤكد الكاتب أن التقاضي قد تكون أداة قيمة، ومع ذلك، يشير أن تكاليفها ومخاطرها هي السبب الرئيسي وراء ضرورة دمج استراتيجية التحرير، والتي ستعتمد على المبادرات الفلسطينية.

تنتقل المقالة إلى معالجة الربط بين العمل القانوني والنضالات السياسية الأوسع نطاقاً، وفي هذا الصدد، يؤكد الكاتب أن الإجراءات القانونية المتعلقة بالتحرير يجب أن تكون متكاملة ومنسقة داخلياً. كما يجب دمجها وتنسيقها مع الجهود السياسية والاجتماعية والإعلامية وغير القانونية القائمة على القانون لتحقيق أقصى قدر من التأثير، ذلك لأن طبيعة الكفاح من أجل التحرير في فلسطين سياسية في نهاية المطاف. إلا أن هناك أثر كبير للرأي العام، واسترشد الكاتب هنا بحقيقة أن إسرائيل تخلت عن استخدام الفوسفور الأبيض ليس لشيء بل كنتيجة لاستنكار المجتمع الدولي وأثر الإعلام الضار عليها.

وفي معرض معالجته للتكامل السياسي، أشار الكاتب إلى الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية لبناء الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، والتي استخلصت فيه أن الجدار الفاصل هو غير قانوني وطالبت بإلغائه. كان تحدي مشروعية الجدار في محكمة العدل الدولية والحكم الناتج عنه أحد أبرز الانجازات في الدبلوماسية الفلسطينية خلال العقدين الأخيرين. فهو رمز للشجاعة والتصميم والعزم للفلسطينيين. والأهم من ذلك، أنه يعكس شرارة الاستقلال السياسي التي تكاد أن تختفي. وعلى الرغم من ذلك، يطرح الكاتب أن قرار المحكمة لم يغيّر من الواقع بأي شكل، ولم يكن له تأثير إيجابي، وبدى أن القيادة الفلسطينية لم تكن مهياًة تماماً للإستفادة من هذا الحكم، ولا شك أن وفاة الرئيس الراحل ياسر عرفات بعد قرار محكمة العدل الدولية كان

له تأثير كبير في حجب الأنظار عن قرار المحكمة، ولكن حتى قبل ذلك، كان هناك القليل من الإشارة إلى أنّ هناك خطة للإستفادة من النصر.

ثم يعرج الكاتب على نوع آخر من التكامل وهو التكامل الرأسي والذي يشير إلى التنسيق بين مختلف قطاعات أو مستويات المجتمع بما في ذلك المسؤولين الحكوميين والمجتمع المدني والأفراد. ويشير إلى أنّ أيّ استراتيجية ستكون أكثر تماسكاً وفاعلية إذا تمّ التخلص من التناقض الذي يعاني منه المجتمع الفلسطيني، فهناك نقص في الترابط بين المجتمع المدني الفلسطيني والسلطة الفلسطينية ويؤكد على ضرورة القضاء على هذه الفجوة بتعزيز جهود كل منهما، لأنه أمر يعيق التطور ويخلق فجوة أو اختلاف في الأهداف الحقيقية بين كلا الطرفين.

كما يستعرض الكاتب إلى نوع أخير من التكامل وهو يشير إلى تنسيق الأنشطة بمرور الوقت، وتحليل الوضع الحالي، وتحديد الهدف الاستراتيجي أو الهدف النهائي، والموارد المتاحة، ثم تحديد وتنفيذ الخطوات الإضافية نحو الهدف الاستراتيجي. ويؤكد الكاتب على أهمية هذا النوع من التكامل والذي يعرف بالتكامل الطولي، وهو أن يتمّ تعزيز فرص النجاح من خلال تخطيط مسار يمتد من الظروف الحالية إلى خطوات مؤقتة، يعتمد كل منها على المسار السابق له. ويعتبر تجنب العوائق وتحقيق أقصى قدر من الكفاءة أمراً بالغ الأهمية عندما تكون موارد الفرد محدودة أو عند مواجهة خصوم أو منافسين يتمتعون بسلطة أكبر بكثير، مثلما يفعل الفلسطينيون في مواجهتهم لإسرائيل، ويستعرض الكاتب حالات تمّ استخدام هذه الاستراتيجية في فلسطين، ويؤكد دعمه لهذه الاستراتيجية لما لها شأن في تعزيز الجهود الفلسطينية وتمكينها من تحقيق تقدّم أكبر نحو العدالة أكثر مما يتمّ تحقيقه حالياً، بعدها يستعرض الكاتب الشكلية التي يمكن التي تتخذها الاستراتيجية المتكاملة.

ينقل الكاتب لمعالجة الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية حول الجدار. ويستعرض احتمالية أن تتقدّم فلسطين، بصفتها دولة غير عضو في الجمعية العامة للأمم المتحدة، بطلب رأي استشاري من محكمة العدل الدولية بشأن ما إذا كانت معاملة إسرائيل للشعب الفلسطيني ككل، كمواطنين إسرائيليين وسكان للأراضي الفلسطينية المحتلة واللاجئين، تشكل جريمة الفصل العنصري بالمعنى المقصود في الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها، ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وهو ما سيكون متسقاً مع الاستراتيجية التي تهدف إلى معالجة حقوق ومصالح جميع الفلسطينيين، وفي هذا الصدد، يستخلص الأسباب المؤيدة لهذه الإحتمالية والتي يقوم بتفصيلها واستعراض حيثياتها، وبشدد بصورة عامة على أنّ هذا النهج الذي ينادي بالتركيز على السياسات الاسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني ككل يمكن أن يؤدي إلى خفض المعضلة الفلسطينية وأن يعيد للفلسطينيين تاريخهم.

النقطة الأكثر أهمية التي يشير لها الكاتب هي أنه على الرغم من أننا قد نستترشد بشكل عام بنماذج مظاهر الفصل العنصري الأخرى، إلا أنه لم يحاكم أحد من قبل على جريمة الفصل العنصري في محكمة دولية، ويبقى للفلسطينيين أن يحدّدوا للمجتمع الدولي تلك السمات الخاصة للفصل العنصري الإسرائيلي، على الرغم من الاختلافات بين الوضع في فلسطين وبين جنوب أفريقيا وأشكال الفصل العنصري الأخرى، تؤكد المقالة أنّ جدار الفصل العنصري يفي بالمعايير القانونية الموسومة في اتفاقية الفصل العنصري، وتحديدًا المادة (2) منها والتي

تنص علي أنّ جريمة الفصل العنصري تشمل سياسات وممارسات العزل والتمييز العنصريين المشابهة لتلك التي تمارس في الجنوب الأفريقي، والمرتكبة لغرض إقامة وإدامة هيمنة فئة عنصرية ما من البشر علي أية فئة عنصرية أخرى من البشر واضطهادها.

يشير الكاتب أنه من المستحيل التنبؤ بكيفية استجابة محكمة العدل الدولية لطلب رأي استشاري من هذا النوع، مع افتراض أنّ الجمعية العامة للأمم المتحدة كانت على استعداد لطلب مثل هذا الرأي، كما يمكن لإسرائيل أن تُبرّر من تهمة الفصل العنصري. ولكن يرى الكاتب أنه حتى لو أن المحكمة ترى أن معاملة إسرائيل للشعب الفلسطيني لا تشكل جريمة الفصل العنصري، فإنّ المحكمة ستجد بلا شك الكثير لتدينه في السياسات الإسرائيلية سواء كانت ترقى إلى مستوى جريمة الفصل العنصري أم لا. والأهم من ذلك، هذا يتيح للشعب الفلسطيني الفرصة لإبراز مجموعة السياسات القمعية التي مارستها إسرائيل عليهم على المستوى العالمي، منذ عام 1948 وحتى الآن.

وفي القسم الأخير من المقال، يقدّم الكاتب اقتراحين لاتخاذ تدابير محتملة في إطار استراتيجية متكاملة، والتي تضم مزيجاً من مبادرات المجتمع المدني. الأولى هي السعي للحصول على الجنسية الاسرائيلية، فقد رفضت إسرائيل الجنسية لكل من اللاجئين الفلسطينيين وسكان الضفة الغربية وقطاع غزة، إلا أنّ هناك فئة واحدة من الفلسطينيين الذين تعاملت معهم إسرائيل بشكل مختلف، وهم سكان القدس الشرقية، فمنحتهم إسرائيل إقامة دائمة. وأشار الكاتب أنّ رفض الفلسطينيين بشكل كبير المواطنة الاسرائيلية ينبع من أسس سياسية، وحتى هذا التاريخ، المسؤولون الفلسطينيون لا يشجعون الفلسطينيين في القدس على المواطنة الاسرائيلية، لأنّ هذا سيشير إلى قبول السيادة الاسرائيلية، ويؤكد الكاتب أنه يعتمد نجاح هذا الاجراء، على تعاون الأفراد الفلسطينيين المقيمين في القدس. وبالتالي، سيتطلب تكاملاً رأسياً ولا يمكن طرحه بدون فترة إعداد دقيقة.

أما الإقتراح الآخر فهو قانون عودة اللاجئين اليهود من الدول العربية، هذا الإقتراح هو سن قانون من قبل الفلسطينيين، في المناطق الخاضعة للسيطرة الفلسطينية الحالية، حق عودة لليهود، على الرغم من أنّ الإقتراح قد يثير الجدل؛ يؤكد الكاتب أنه يسمح فقط لليهود الذين كانوا يقيمون في السابق في المناطق الخاضعة إما للولاية القضائية الأردنية أو المصرية بعد عام 1949 وحصلوا على ممتلكات بشكل قانوني هناك، بحق العودة والإقامة على ممتلكاتهم أو الحصول على تعويض. يذكر الكاتب أنّ هذه الطريقة وسيلة لتحديد نوايا حسنة للفلسطينيين والعرب عندما يتعلق الأمر بحقوق اللاجئين، ذلك لأنّ الفلسطينيين يدركون مدى أهمية حقوق اللاجئين لأنه أمر أخلاقي وقانوني. كما يشدّد الكاتب أنّ هذه إشارة دامغة على أنّ الفلسطينيين يتمتعون بأسس أخلاقية عالية، الأمر الذي يمكنهم من المطالبة أيضاً باحترام حقوقهم الخاصة في العودة، وعلى الرغم من عدم وضوح هذا الإقتراح، يرى الكاتب أنه من الممكن تحقيقه، إلاّ أنّه بحاجة إلى دعم من قبل الدول العربية كافة.

ويختتم الكاتب المقالة بتأكيد أنه على الرغم من حقيقة أنّ هذه الاستراتيجيات المتكاملة قد لا تكون صحيحة، فإنّ المقالة هدفت في المقام الأول إلى إثارة التفكير الإبداعي، والمناقشة ورفع الأفق إلى حدود بعيدة. ويشدّد أنّ الإجراء الوحيد الذي ينبغي اتخاذه على الفور - وذلك للحماية من المزيد من التحيز- هو تفعيل

العضوية الفلسطينية في المحكمة الجنائية الدولية، فوضّح أنّ اللجوء إلى المحكمة الجنائية الدولية في هذه المرحلة هو فقط للحفاظ على الوضع الراهن، وبعد ذلك ينبغي الانتقال إلى الاستراتيجية المتكاملة.

ويعود الكاتب إلى قضية القيادة الفلسطينية التي ستكون مشاركتها في استراتيجية متكاملة أساسية، ولبعض الخطوات مثل الإجراءات في محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية، ضرورة للغاية. ويبيدي تحفظه من أن الفلسطينيين غارقون في قيادة فلسطينية غير قادرين على مساءلتهم أو استبدالهم، وبرأيه أنّ التغلب على هذا التحدي هو ضرورة ملحة. وفي الوقت نفسه، هناك عدد من النواحي التي يمكن فيها للأفراد والقوى في المجتمع المدني أن يطوروا استراتيجية متكاملة بنشاط، دون مشاركة فورية من المسؤولين الفلسطينيين، وفي هذا الصدد يؤكد الكاتب أنه بدعم كافٍ من المجتمع المدني، قد يكون الإجراء ممكنًا. وينوه في نهاية المقالة أنه يجب أن ندرك حجم التحدي في تنفيذ استراتيجية متكاملة، ويشدّد أنه إذا كانت "العدالة للجميع" هي شعار لجميع الفلسطينيين، فهي كذلك شعار للعدالة لجميع ضحايا الصهيونية ولجميع الناس الذين يعيشون في فلسطين.

سلسلة موجزات في القانون الدولي

يعمل معهد الحقوق في جامعة بيرزيت على توفير موجزات باللغة العربية لمقالات منشورة في "كتاب فلسطين السنوي للقانون الدولي" والذي يصدر باللغة الانجليزية ويشكل حاضنة مهمة للاشتباك مع القانون الدولي وأطره من رؤية فلسطينية. ويهدف هذا المشروع إلى إطلاع الباحثين والطلاب على محتوى الكتاب وما يتضمنه من آراء ونظريات في القانون الدولي وأهم النقاشات حولها وتطبيقها على الواقع الفلسطيني